الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.45

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
15 December 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة ميخيا فيليس . . . . . (كولومبيا)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-19298 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٤٠.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/70/53 و A/70/53/Add.1 و A/70/53/Add.2)

١ - **السيد تشوي** كيونغ - ليم (جمهورية كوريا)، رئيس مجلس حقوق الإنسان: في سياق عرضه لتقرير مجلس حقوق الإنسان (A/70/53 و A/70/53/Add.1 و A/70/53/Add.2)، قال إن المجلس اعتمد ١٤٩ قرارا ومقررا وبيانا رئاسيا في عام ٢٠١٦، من بينها ١١٤ اعتمدها بدون تصويت. وقد انبثق العديد من القرارات ومنها قرارات تتعلق بمسائل خاصة ببلدان محددة، من مبادرات أقاليمية، مما يؤكد قدرة المجلس على التغلب على الاختلافات السياسية واتخاذ إجراءات حيال قضايا حقوق الإنسان الهامة.

٢ - وذكر أن مجلس حقوق الإنسان يواصل توجيه رسالة قوية فيما يتعلق بالوضع الخطير لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. فقد قام المجلس قبل أسبوعين، بعد أن مدد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، بعقد دورة استثنائية بشأن وضع حقوق الإنسان المتدهور في سورية وبشأن الوضع في حلب على وجه الخصوص، وطلب من اللجنة أن تُجري تحقيقا خاصا في الأحداث التي وقعت في تلك المدينة وأن تُحدد المسؤولين عما زُعم ارتكابه من انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات للقانون الإنساني الدولي، من أجل كفالة المساءلة.

٣ - وأفاد بأن المجلس، بعد أن نظر في تقارير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا وتقرير بعثة الخبراء المستقلين التي أوفدت إلى بوروندي، أنشأ لجنة للتحقيق في تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في بوروندي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥. كما تم تعيين خبيرين مستقلين لدعم عمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكُلفا بالتركيز على المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في ذلك البلد والتي ترقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية. وسيُقدم تقرير هذين الخبيرين إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٧. كما أنشأ المجلس أيضا لجنة لحقوق الإنسان في جنوب السودان، وسيُعرض عليه تقريرها أيضا في آذار/مارس ٢٠١٧ وسيجري إطلاع الجمعية العامة عليه. وعلاوة على ذلك، قام المجلس بتمديد الولايات التي أُنشئت في إطار الإجراءات الخاصة المتعلقة ببلدان محددة هي إريتريا، وبيلاروس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسودان، والصومال، وكمبوديا، وكوت ديفوار، ومالي، وميانمار.

٤ - وأضاف بأن المجلس، في إطار البند ١٠ المتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، نظر في حالة حقوق الإنسان في بلدان من بينها أفغانستان، وأوكرانيا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وغينيا، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وليبيا، ومالي، وهايتي، واليمن. وأتاحت الصيغ الجديدة للمجلس أن يجري حوارات تفاعلية تم فيها إشراك أصحاب المصلحة المعنيين بشأن جوانب محددة من المناقشة، مثل العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي قدم فيها المفوض السامي لحقوق الإنسان إحاطة.

٥ - وفي سياق موضوع عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب، قال إن المجلس، استمر أيضا في تناول طائفة واسعة من القضايا العالمية في المناقشات والمنتديات والأفرقة المواضيعية، بما فيها ذلك حلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى المتعلقة بتعميم مراعاة حقوق الإنسان، التي استُكشفت فيها فرص تعزيز حقوق الإنسان من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكانت الشواغل الأخرى

التي استضاف المجلس مناقشات بشأنها، تُركّز على تحديات حقوق الإنسان المرتبطة بتغير المناخ، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحالة التمييز العنصري على الصعيد العالمي.

٦ - ومضى يقول إن إجراءات المجلس الخاصة ما فتئت تمثل تاريخيا أعين المجلس وآذانه؛ فتقارير المكلفين بولايات تُعدّ من أهم مصادر المعلومات الموثوقة عن أوضاع حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٦، أنشأ المجلس ولايتين جديدتين في إطار الإجراءات الخاصة، هما: ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وولاية المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية. كما عدّل المجلس ولاية آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، فرفع عدد أعضائها إلى سبعة لتمثيل كل منطقة من المناطق الاجتماعية - الثقافية السبع للشعوب الأصلية. وحث المجلس جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بتوجيه دعوات دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والتعاون الكامل مع آليات المجلس، على أن تفعل ذلك من أجل تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

٧ - وانتقل إلى الاستعراض الدوري الشامل الذي يضطلع به المجلس، والذي يجري حاليا، فقال إن جميع الدول المقرر استعراضها في الفترة المشمولة بالتقرير قد شاركت بالفعل، على المستوى الوزاري في معظم الحالات. ولكن، رغم أن صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان أتاح لجميع الدول الأعضاء أن تشارك بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمجلس، فإن مشاركة الدول الصغيرة التي ليس لديها تمثيل في جنيف لا تزال تمثل تحديا لمبدأ عالمية الشمول. ولا تزال متابعة الاستعراض على الصعيد الوطني تشكل تحديا إضافيا. ويجب على الدول أن تكفل عدم توقف عملية الاستعراض في جنيف وأن يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني. وفي حقيقة الأمر، فإن دور المجتمع المدني في عمل المجلس ليس مجرد تجميل للواجهة، فهو يكمن في صميم قدرة المجلس على الاضطلاع بولاياته بفعالية. وللأسف، لا تزال هناك حالات يتم تسجيلها تنطوي على تعرض الأفراد الذين يتعاونون مع المجلس وآلياته للترهيب والتهديد والانتقام. لذلك، فإن حماية المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتسم بأهمية قصوى. وعقد المجلس، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه، حلقة نقاش رفيعة المستوى في حزيران/يونيه لتبادل الأفكار بشأنه عمله، ومعتكفا لمناقشة تعزيز التعاون والحوار بين أعضائه.

٨ - وذكر في هذا الصدد، انه على الرغم من أنه يُطلب من مفوضية حقوق الإنسان أن تمتثل لعدد متزايد من الولايات المستمدة من مقررات المجلس، فإن ميزانيتها العادية لم تواكب هذا النمو. وعلاوة على ذلك، اقتُرح في مناقشات الميزانية الحالية تقليص وقت جلسات المجلس، بحيث يُلزم المجلس بالاستغناء عن ٢٣ جلسة كل عام ابتداء من عام ٢٠١٨، وهو ما من شأنه أن يقوض بشدة أهم سمة يتميز بها المجلس، وهي القدرة على الاستجابة لحالات حقوق الإنسان في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. ودعا الدول الأعضاء إلى معالجة هذه المسألة بطريقة إيجابية من خلال اللجنة الخامسة.

٩ - وأشار إلى أن هناك شاغلا آخر له انعكاس خطير على المجلس وهو العلاقة بين جنيف ونيويورك، ولا سيما فيما يتعلق بمركز المجلس، الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب القرار ٢٥١/٦٠. فقد عمل المجلس، وفقا لولايته، بدرجة عالية من الاستقلالية وأصبح هيئة حقوق الإنسان الرئيسية

للأمم المتحدة. وأي محاولة في نيويورك لإعادة فتح النقاش بشأن مقررات أو قرارات سبق اعتمادها في جنيف يهدد بتقويض سلطة المجلس وكفاءته، ويهدد كذلك سلامة منظومة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

١٠ - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إن بلده يشاطر المجلس قلقه من أن إعادة فتح العديد من القرارات في أفرقة غير رسمية في نيويورك يتعارض مع القرار ٢٥١/٦٠؛ فقد أرسى هذا القرار أسبقية مجلس حقوق الإنسان بشأن قضايا حقوق الإنسان. وأعرب عن رغبته في معرفة تقييم الرئيسة للنداءات المستمرة لإعادة تقييم عمل المجلس، لا سيما فيما يتعلق بدور الاستعراض الدوري الشامل كآلية عالمية تكفل المساواة في المعاملة بين جميع الدول. ويبدو أن بعض البلدان تشكك في الأساس الذي تستند إليه القرارات الخاصة ببلدان محددة، على اعتبار أنها تخضع للتسييس وازدواجية المعايير والتحيز.

١١ - **السيد ياو** شاوجون (الصين): قال إن العديد من البلدان تشعر بالقلق إزاء مشاكل التسييس وازدواجية المعايير وتزايد المواجهة في مجلس حقوق الإنسان، وستراقب عن كثب تطورها في المستقبل. ولا بد من التمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه: إذ ينبغي للمجلس أن يحترم سيادة كل عضو في المجتمع الدولي واستقلاله وسلامته الإقليمية، وأن يلتزم بالقواعد الأساسية للقانون الدولي، وأن يمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان. وينبغي تحسين مناخ العمل، وينبغي للمجلس أن يتمسك بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ وقرار المجلس ١/٥ المعنون "بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" (A/HRC/5/21). وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل على معالجة الخلافات عن طريق الحوار والتعاون. فلن يؤدي التشهير والتجريح وممارسة الضغط الصريح إلا إلى تفاقم المواجهة وتقويض الأساس اللازم للتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

١٢ - وذكر أنه ينبغي للمجلس أن يحترم النهج والأساليب المتبعة في إرساء حقوق الإنسان وحمايتها وفقا لظروف الدول وتطلعات شعوبها، وأن ييسر تبادل الآراء والتعلم المتبادل لتحقيق تقدم جماعي. وينبغي للمجلس أن يعزز جميع أنواع حقوق الإنسان بطريقة متوازنة، وأن يزيد إسهاماته في المجالات التي تهم البلدان النامية، مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. وينبغي للمجلس أن يولي الأولوية لإعمال الحق في التنمية وأن يساعد البلدان النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وأعرب عن رغبة وفده في أن يتعرف على التدابير التي يمكن للمجلس أن يتخذها لمكافحة التسييس وازدواجية المعايير، وعلى الكيفية التي يمكنه بها أن يعزز الحق في التنمية.

١٣ - **السيدة مزاكاتو - ديساكو** (جنوب إفريقيا): قالت إن بلدها يشعر بقلق بالغ إزاء تعدي مجلس الأمن على ولاية مجلس حقوق الإنسان نتيجةً للشلل الذي يصيب مجلس الأمن من جراء استخدام بعض الأعضاء الدائمين لحق النقض. فيبدو أن بعض الأعضاء الدائمين يحاولون تسوية حسابات جيوسياسية خارج مجلس الأمن. وقد انعكس ذلك بالفعل على مجلس حقوق الإنسان، مما أسفر عن تشويه هياكل الحوكمة التي أُنشئت لتعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية. وبعد أن أُعيد انتخاب جنوب أفريقيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، تود أن تؤكد للمجتمع الدولي من جديد على التزامها بصون إطار حوكمة مجلس حقوق الإنسان وأسبقية النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

١٤ - **السيد إستريمي** (الأرجنتين): قال إن بلده كان وسيظل دائما مؤيدا قويا للعمل المستقل الذي يضطلع به مجلس

حقوق الإنسان من أجل تعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها؛ وأعرب عن اعتقاد وفده بأنه ينبغي أن يكون المجلس على قدم المساواة مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

١٥ - وأعرب عن أسفه لمحاولة بعض الوفود تقويض شرعية المجلس بوصفه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لا سيما عن طريق التشكيك في الأساس القانوني لقيام المجلس بإنشاء ولاية خاصة. وقد أنشئت تلك الولاية بصورة مشروعة وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. وبدون احترام مؤسسات الأمم المتحدة وولايات الأجهزة التابعة لها، سيكون من الصعب جدا ضمان الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها.

١٦ - **السيدة هيندلي** (المملكة المتحدة): قالت إن وفدها يشعر بالقلق العميق إزاء مشروع القرار المعروض على اللجنة الثالثة الذي يسعى إلى تأخير تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٢. ونظرا لأن إيجاد مكلفين جدد بولايات في إطار الإجراءات الخاصة يقع ضمن المعايير المقررة لاختصاص المجلس، فإنه لا يوجد أي أساس قانوني لتأجيل اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار؛ وتؤدي هذه المحاولات الرامية إلى تقويض المجلس إلى تعريض نظام الإجراءات الخاصة برمته للخطر.

١٧ - وذكرت أن المجلس يقوم شاهدا على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لوجود نظام دولي قائم على قواعد وحماية حقوق الإنسان؛ وتشكل الإجراءات الخاصة جزءا حيويا من عمل المجلس. وما برحت المملكة المتحدة نصيرا قويا للمجلس منذ إنشائه وقد أعيد انتخابها لعضويته لمدة ثلاث سنوات أخرى. وسيواصل بلدها استخدام صوته للمساعدة على تعزيز المجلس، ولدعم البلدان التي تعمل على تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان، ومساءلة الدول التي ترتكب انتهاكات خطيرة ومنهجية ضد مواطنيها، مثلما فعل مؤخرا بالدعوة إلى اعتماد قرار في الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، والتطورات الأخيرة للحالة في حلب.

١٨ - **السيدة غارسيا غوتيريز** (كوستاريكا): أعربت عن تأييد وفدها لاستقلال المجلس وعمله، وعن شعوره بالقلق أيضا إزاء بعض الممارسات التي تقوض شرعية المجلس، مثل التشكيك في الأساس القانوني لإنشاء الولايات الخاصة. وتشكل الأعمال التي تسعى إلى رفض تعيين خبير مستقل معني بالحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية سابقة خطيرة تهدد سلامة نظام حقوق الإنسان. ويجب الاعتراف بمجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ومن ثم فإنه يتعين الحفاظ على طابعه المؤسسي واستقلاله.

١٩ - **السيدة أوه** يونغيو (جمهورية كوريا): قالت إن مسألة المساءلة في سياق التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان سوف تظل إحدى الأولويات العليا للمجلس في العقد القادم. وأعربت عن تأييد بلدها بشدة للجهود الجارية التي يبذلها المجلس لكسر حلقة الإفلات من العقاب وللاستمرار في تركيزه على مسألة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلدان التي ترتكب فيها جرائم ضد الإنسانية. ويبذل المجلس جهودا بالقدر نفسه من الأهمية لتوسيع مجالات الديمقراطية وتمكين المرأة ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

٢٠ - وأشارت إلى أن وفدها يشعر بالقلق أيضا إزاء إعادة مناقشة القرارات التي تم الاتفاق عليها في جنيف. ويجب أن تُتبع القرارات بإجراءات ملموسة إذا أرادت الدول الأعضاء تحقيق النهوض بحقوق الإنسان. وينبغي اقتراح أساليب لتحسين كفاءة المجلس وأساليب عمله، بغية كفالة زيادة التركيز على تنفيذ مقرراته ومتابعتها.

٢١ - **السيد دوارتي** (البرازيل): قال إن بلده شارك في صياغة مختلف القرارات بشأن الإجراءات الجديدة، بما في ذلك ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية والخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. ويتعين احترام سلامة المقررات التي يعتمدها المجلس بطرق مشروعة. فمن غير المقبول أن يشكك في الأساس القانوني الذي استندت إليه ولايات الخبراء المستقلين لئلا يشكل ذلك سابقة خطيرة من شأنها أن تهدد العمل الحاسم الذي يضطلع به المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وقد تقيد قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٢ تقيدا صارما بالإجراء المنشأ بموجب القرار ١/٥ بشأن بناء المؤسسات، الذي يحدد قواعد اختيار وتعيين المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٢٢ - وذكر أنه ليس هناك بلد أو إقليم يتسامح مع العنف أو التمييز. وكما كان الحال بالنسبة للفئات الأخرى من الأفراد الذين يتم التمييز ضدهم على أساس السمات الشخصية، فإن نطاق وجسامة العنف والتمييز المنتشرين على نطاق واسع ضد الأفراد على أساس ميلهم الجنسي الفعلي أو المفترض أو هويتهم الجنسانية يتطلبان استجابة محددة من الأمم المتحدة في شكل آلية مخصصة.

٢٣ - **السيدة زاهر** (ملديف): قالت إن بلدها ما برح يتمتع بعضوية مجلس حقوق الإنسان لما يزيد عن خمس سنوات؛ وعندما تم انتخابه في عام ٢٠١٠، كان أصغر بلد على الإطلاق يمثّل في المجلس. وثمة تحديات محددة تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لا تملك بعثات دائمة في جنيف تتعلق بمشاركتها في أعمال المجلس. وقام بلدها منذ انتخابه بإيلاء الأولوية لمشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجلس مشاركة مجدية؛ وخلال الدورة الأخيرة للمجلس التي صادفت الذكرى السنوية العاشرة لإنشائه، كفلت ملديف مشاركة جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال صندوق التبرعات الاستئماني لصالح أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٤ - وأعربت عن رغبة وفدها في معرفة موقف الرئيسة من إنشاء آلية رسمية لكفالة مشاركة الوفود الصغيرة ذات الإمكانات المحدودة في دورات المجلس، بالنظر إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية مازالت تواجه قيودا فيما يتعلق بقدراتها وحالات من العجز المالي تعوق تمثيلها في المجلس.

٢٥ - **السيد كيلي** (أيرلندا): قال إن مجلس حقوق الإنسان، بتعيينه أول خبير مستقل معني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، قد بعث برسالة تضامن قوية لأعضاء مجتمع المثليين والمثليات وذوي الميل الجنسي المزدوج ومغايري الهوية الجنسية ومزدوجي الجنس. ولذلك، فإنه يعرب عن شعور وفده بخيبة الأمل لأن مشروع القرار المعروض على اللجنة الثالثة بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان يهدف إلى إرجاء تنفيذ قرار المجلس ٢/٣٢؛ فمشروع القرار هو محاولة لا مبرر لها لتقويض قرار شرعي للمجلس ويؤدي إلى إيجاد سابقة خطيرة وغير ضرورية تسمح بالتشكيك في قرارات المجلس أو إعادة طرحها للنقاش في الجمعية العامة.

٢٦ - وذكر أنه رغم النجاح في اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ٣١/٣٢ بشأن الحيز المتاح للمجتمع المدني، لا تزال التقارير المتعلقة بوقوع أعمال الانتقام والتخويف ضد ممثلي المجتمع المدني تحتل مكانا بارزا خلال دورات المجلس المعقودة في عام ٢٠١٦. ويجدر بجميع الدول، ولا سيما أعضاء المجلس المنتخبون حديثا، الوفاء بالتزامها بالتمسك بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق احترام ودعم مشاركة المجتمع المدني في أعمال المجلس.

٢٧ - وطلب من الرئيسة إبداء رأيها بشأن أفضل السبل لمعالجة زيادة وقوع الأعمال الانتقامية ضد ممثلي المجتمع المدني. وأفاد بأن وفده بإدراكه لازدياد عبء عمل المجلس باطراد منذ عام ٢٠٠٦، يتساءل عن كيفية تعاون الأعضاء والمراقبين للتغلب على ذلك التحدي.

٢٨ - **السيد وايتلي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن مشروع قرار اللجنة الثالثة المتعلق بتقرير مجلس حقوق الإنسان يدعو للقلق البالغ، نظرا لأنه يسعى إلى تقويض مقرر مشروع للمجلس بإرجاء تنفيذ القرار ٢/٣٢. ولا يوجد أي أساس قانوني للتشكيك في مشروعية ذلك القرار، الذي اعتمد في جنيف في حزيران/يونيه. وفي الواقع، أيد جميع أعضاء المجلس الـ ٤٧ قيام الرئيس بتعيين السيد فيتيت مونتاربورن بوصفه الخبير المستقل الجديد في الدورة الثالثة والثلاثين التي عقدت في أيلول/سبتمبر. وأشار إلى أن تعيينات المكلفين بولايات لا تتم دائما بالإجماع؛ وقد تم بعضها على أساس قرارات طرحت للتصويت. فالتشكيك في ولاية الخبير المستقل المنشأة بموجب القرار ٢/٣٢، هو تشكيك في العلاقة المؤسسية الدقيقة بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. ويدخل وضع إجراءات خاصة في صميم اختصاص المجلس وينبغي ألا يعاد فتح النظر فيه في الجمعية العامة، لئلا يصبح أداء المجلس وعمل الدول الأعضاء فيه موضع شك مريب.

٢٩ - وذكر أن مهام الخبير المستقل الجديد تتناول ضرورة قيام الدول بحماية حقوق الإنسان لجميع الأفراد، دون تمييز من أي نوع: فلا ينبغي أن يعاني أحد من العنف أو التمييز على أساس هويته. وسأل الرئيسة عن الخطوات اللازمة لكفالة تمكن جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من الاضطلاع بولاياتهم بصورة فعالة من أجل تعزيز حقوق الإنسان للجميع.

٣٠ - **السيد سيبيدا** (المكسيك): قال إن وفده يتساءل عن التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها من أجل ترشيد عمل المجلس في سياق اللجنة الثالثة؛ وغالبا ما يدل العدد الكبير من القرارات على أن المسائل الهامة لم تعد تحظى بالاهتمام. وهناك اتجاه في المجلس لعرض نصوص مغلقة غير قابلة للتفاوض. وينبغي أن تقدم الرئيسة اقتراحات بشأن كيفية تجنب احتكار مجموعات بعينها للمواضيع وكفالة إبراز وجود جميع الوفود. ويجب الحفاظ على الاستعراض الدوري الشامل، باعتباره أداة مثمرة للغاية، ولا سيما فيما يتعلق بوضع السياسات الوطنية.

٣١ - **السيد كوهلر** (ألمانيا): قال إن منظومة الأمم المتحدة ككل يمكن أن تستفيد من التعاون الوثيق بين ثلاث ركائز هي السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وأعرب عن رغبته في أن يسمع تعليقات الرئيسة بشأن كيفية تطوير وتعزيز الروابط بين هذه الأجزاء المختلفة من منظومة الأمم المتحدة. ويتسم إسهام المجتمع المدني بأهمية لا تقدر بثمن بالنسبة لمجلس حقوق الإنسان. ومن أجل زيادة تعزيز فعالية المجلس، أعرب عن ترحيب وفده بالمقترحات الرامية إلى الحفاظ على قدرة المجلس على التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وبما أن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة الرئيسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، فإن وفده يشعر بالقلق العميق إزاء المحاولات الرامية إلى تقويض سلطته عن طريق الطعن في مقررات سبق أن اعتمادها.

٣٢ - **السيدة شليتشكوفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن بلدها سيقدم رده على تقرير رئيس مجلس حقوق الإنسان في الجمعية العامة بينما ستركز هي في ملاحظاتها على عدة نقاط أخرى. وقد سبق التطرق في جنيف إلى المحاولات الرامية إلى إصلاح المجلس تحت ذريعة تصحيح بعض المسائل

التقنية، ومن المهم ألا تتعارض تلك المحاولات مع قرارات الجمعية العامة التي أنشأت الإطار الزمني لاستعراض أنشطة المجلس بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٦. وليس من المقبول بتاتا في هذا السياق، أن تتخذ أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة خطوات تقوض سلطة رئيس المجلس وأن تحاول الأمانة العامة تحويل عبء تمويل المؤتمر إلى المجلس. وهذه مسألة ينبغي أن تعالجها اللجان المناسبة التابعة للجمعية العامة.

٣٣ - وذكرت علاوة على ذلك، أن أي محاولة لفرض قيود بصورة مصطنعة على الدول الأعضاء أو المراقبين أو المسائل المواضيعية للمناقشات، ستكون غير ملائمة. وأشارت إلى أن عدد الدورات لم يحدد إلا كحد الأدنى، وليس كحد أقصى. وفيما يتعلق بمعاودة النظر في مقررات المجلس، شددت على أن اللجنة الثالثة، بوصفها لجنة رئيسية من لجان الجمعية العامة، تمثل مصالح جميع الدول الأعضاء؛ وأن مجلس حقوق الإنسان مسؤول أمام اللجنة الثالثة. ويأمل الاتحاد الروسي أن يضع رؤساء المجلس الحاليين والمقبلين ذلك في الاعتبار.

٣٤ - **السيدة نيشر** (ليختنشتاين): تكلمت أيضا باسم أستراليا وأيسلندا وسويسرا وكندا والنرويج ونيوزيلندا، فقالت إنه على الرغم من التفاهم الذي يقضي بأن تنظر اللجنة الثالثة في توصيات مجلس حقوق الإنسان الموجهة إلى الجمعية العامة وتعمل بمقتضاها، فإن مشروع القرار المعروض على اللجنة يدعو إلى إعادة النظر في القرار المتعلق بتقرير مجلس حقوق الإنسان. وسألت عن الكيفية التي قد يتأثر بها عمل المجلس في المستقبل من مثل هذا العمل في اللجنة الثالثة.

٣٥ - **السيدة بريتشارد** (كندا): قالت إنه يجب على الجمعية العامة أن تحترم قرارات المجلس وألا تعاود النظر فيها، بما في ذلك فيما يتعلق بتعيين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، الذين يضطلعون بدور هام من خلال تسليط الضوء على قضايا ملحة في مجال حقوق الإنسان. وهي تود أن تؤكد من جديد دعم بلدها القوي لولاية المجلس والحاجة إلى الحفاظ على استقلاليته. وسألت الرئيسة عما يمكن للدول الأعضاء فعله لدعم مشاركة المجتمع المدني وكفالة مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في أعمال المجلس.

٣٦ - **السيدة شيفر** (هنغاريا): بعد أن أكدت من جديد دعم بلدها لعمل مجلس حقوق الإنسان، قالت إن هنغاريا ستصبح عضوا في المجلس في بداية عام ٢٠١٧. ومن المهم الحفاظ على سلامة المقررات والقرارات التي يعتمدها المجلس. وبالنظر إلى الترابط بين حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية، سيكون من المفيد معرفة آراء الرئيسة بشأن الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجلس وآلياته من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٧ - **السيد الحسيني** (العراق): قال إن حكومة بلده قد انضمت إلى جميع الصكوك الدولية التي تعزز وترسخ المبادئ الديمقراطية وستواصل الامتثال لها. وتحقيقا لهذه الغاية، عملت حكومة العراق على تقديم التقارير الدولية بشكل دوري إلى اللجان المعنية وهيئات المعاهدات وفقا للجداول الزمنية المحددة، والإجابة على الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن تلك اللجان والهيئات التعاهدية وهو يبذل كل جهد ممكن لتنفيذ تلك التوصيات.

٣٨ - وذكر أن العراق، على الرغم من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت جهود بناء مؤسسات الدولة بعد عام ٢٠٠٣، سعى إلى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، إيمانا بأنها السبيل والأساس للحوار البناء الذي يؤدي إلى تعزيز روح المواطنة والانتماء داخل المجتمع.

٣٩ - وأشار إلى أن سعي العراق الجاد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى التشريعي والتنفيذي، دفعه إلى تكثيف حضوره في المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة،

وسيسعى بوصفه عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، إلى أداء دوره لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العراق وفي جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، سأل عن الاستراتيجيات التي ينبغي اعتمادها لكفالة مساهمة مبادئ حقوق الإنسان في خدمة العدالة الدولية، وذلك على النحو المتوخى بموجب ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك لضمان عدم استخدام مبادئ حقوق الإنسان لأغراض وغايات سياسية.

٤٠ - **السيدة الحسن** (السودان): قالت إن بلدها سيواصل جهوده لتعزيز جميع مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتفق عليها دوليا. وانضمت السودان إلى جميع الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، وعدلت قوانينها المحلية لمواءمتها مع تلك الصكوك، واعتمدت عددا من الخطط والبرامج الوطنية لحقوق الإنسان. وسيواصل بلدها علاوة على ذلك، العمل مع مجلس حقوق الإنسان عن طريق آلية الاستعراض الدوري الشامل ومع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان. ويرحب وفدها ترحيبا حارا بتقرير المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، عن بعثته إلى السودان (A/HRC/33/48/Add. 1)، الذي قُدم إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر، ودعت إلى تنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير، بما في ذلك رفع العقوبات الأحادية الجانب المفروضة على السودان، وقيام وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بإجراء المزيد من التحقيقات بشأن كيفية إعاقة تلك الجزاءات لوصول المواطنين السودانيين إلى الخدمات الأساسية.

٤١ - وذكرت أنه يتعين على المجتمع الدولي اعتماد نهج بناء وتعاوني إزاء قضايا حقوق الإنسان يوازن بين ضرورة احترام حقوق الإنسان وتعزيزها ووجوب احترام السيادة الوطنية والمعايير الثقافية للدول الأعضاء. ويشعر السودان في هذا الصدد، بقلق عميق إزاء اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٢، المعنون ''الحماية ضد العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية''، ويرفض رفضا قاطعا أن تدرج في هذا القرار مفاهيم جديدة وحقوق لا تحظى بتوافق دولي في الآراء. ويؤكد وفدها علاوة على ذلك، أن آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان هي أنسب محفل لمعالجة شواغل الدول في مجال حقوق الإنسان. وفي الختام، سألت رئيس مجلس حقوق الإنسان عن الخطوات التي اتخذها المجلس لتعزيز مصداقيته من خلال كفالة استمرار حياده وموضوعيته في معالجة قضايا حقوق الإنسان.

٤٢ - **السيدة كوفود** (الدانمرك): قالت إن وفد بلدها يؤيد استقلال المجلس، ويرى أنه يمثل محفلا للحوار البناء بين الأقران. وهو أيضا هيئة الأمم المتحدة الرئيسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان وتحسين المعايير الدولية. ويعارض بلدها بشدة أي محاولة لتقويض هذا الموقف، وسيسعى للحصول على عضوية المجلس للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. ويعتبر كل من الأعضاء الجدد والحاليين، ملزمين وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، بالتقيد بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومن الضروري احترام جميع الإجراءات الخاصة للمجلس وولاياتها بغية تحسين أوضاع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، مثل الأهوال التي تعيشها حلب في الجمهورية العربية السورية. وأي محاولة للتشكيك في شرعية قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٢ تفتقر إلى أي أساس قانوني، إلى جانب كون إنشاء الإجراءات الخاصة أمر يدخل ضمن ولاية المجلس، بغض النظر عما إذا تم التصويت أم لم يتم على القرار ذي الصلة.

٤٣ - **السيدة سافيتري** (إندونيسيا): قالت إن من الواجب إيلاء اهتمام متساو لجميع حقوق الإنسان من أجل تحقيق أثر مجد. ويمثل توثيق الحوار بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك وجنيف شرطا أساسيا لنجاح الجهود الجماعية. وينبغي أن يتم التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان وفقا لمبادئ اللاانتقائية والحياد والحوار البناء. ويتعين أيضا تجنب ازدواجية المعايير والتسييس والعودة إلى أساليب لجنة حقوق الإنسان. وقالت إنها ستكون ممتنة إذا كان بإمكان الرئيسة أن تقدم تفاصيلا عن الخطوات المتخذة لمعالجة التسييس المتزايد للمجلس الذي يقوم بعمل في غاية الأهمية.

٤٤ - **السيد زودي** (إثيوبيا): قال إن المجلس قد أثبت فعاليته، ومن المهم الحفاظ على سلامة النظام. ولذا فإن وفد بلده لن يؤيد المحاولات الرامية إلى إعادة فتح الحوار بشأن المسائل التي تم البت فيها في جنيف.

٤٥ - **السيدة أماديو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يؤيد بقوة القرار ٢/٣٢ وكذلك تعيين السيد فيتيت مونتاربورن خبيرا مستقلا معنيا بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وفيما يتعلق بمشروع القرار المتعلق بتقرير المجلس المقدم من مجموعة الدول الأفريقية، ذكرت أن وفد بلدها يشعر بقلق بالغ إزاء المحاولات الرامية إلى معاودة النظر في ولاية المجلس، والتي قد تكون بعض الدول طرحتها تحت ستار الشواغل القانونية، ولكنها لم تطرح قط من قبل في الجمعية العامة. ولا يتوافق هذا العمل مع قدرة المجلس على العمل، ومن شأنه أن يشكل سابقة خطيرة.

٤٦ - وأشارت إلى أن العناوين الرئيسية من جميع أنحاء العالم كل يوم، تعزز المطالبة بممارسة قيادة مبدئية ومتوازنة من جانب المجلس، الذي يضطلع بدور هام جدا في حماية الحقوق والحريات الأساسية للجميع. ويواجه المجتمع المدني قيودا متزايدة تفرضها القوانين والاعتقالات التعسفية والوحشية المباحة، ويستفيد المجلس والمجتمع الدولي استفادة كبرى من حضور المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الأمم المتحدة للتحدث عن خبراتهم وإسباغ بعد إنساني على التحديات التي تواجهها فئات معينة من السكان. وقد كانت هذه التفاعلات بالضبط هي التي تحركت الحكومات من خلالها لمعالجة تلك المسائل. غير أن عددا كبيرا جدا من الحكومات تحاول قمع تلك الأصوات في المجلس وفي الأمم المتحدة بشكل عام. ولا يمكن التسامح مع الأعمال الانتقامية التي تستهدف الشهود وترهيب دول أعضاء أخرى في محافل الأمم المتحدة. فما هي الخطوات العملية التي يمكن للوفود اتخاذها من أجل دعم مهام المجلس وضمان إنجاز ولايته في جميع أنحاء العالم، وما الذي يمكن عمله لتعزيز توسيع الحيز المتاح للمجتمع المدني على الصعيد العالمي وفي الأمم المتحدة؟

٤٧ - **السيد أوتو** (بالاو): قال من المهم للغاية القيام بالتنسيق على نحو فعال بين آليات حقوق الإنسان في نيويورك وجنيف، وإدماج حقوق الإنسان في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة، وكفالة المشاركة الكاملة للمجتمع المدني. ويعرب وفده عن الامتنان لما قدمته الدول الأعضاء من مساهمات لصندوق التبرعات الاستئماني من أجل تقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في عمل مجلس حقوق الإنسان، مما ساعد على تخفيف القيود التي تواجهها هذه البلدان فيما يتعلق بمشاركتها في أعمال المجلس. ومع ذلك، يود وفد بلده ووفود البلدان المعنية رؤية هيكل مؤسسي أكثر استدامة لتحقيق هذا الغرض. وتساءل في ختام بيانه عن الخيارات الممكنة والطريقة التي يمكن من خلالها تعزيز برامج التدريب من أجل تحسين التنسيق فيما بين المجلس واللجنة الثالثة والدول الأعضاء.

٤٨ - **السيد ربيع** (المغرب): قال إن وفد بلده مهتم بتقييم رئيس المجلس للجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، وتساءل عن أفضل الممارسات المستفادة، وعن أنواع التحديات المتبقية. وتساءل عن الطريقة التي يمكن من خلالها مقارنة الدورة الثالثة بالدورة الثانية فيما يتعلق بانتشار توصيات المجلس، وكيف تقترح الرئيسة تحسين الحوار بين جنيف ونيويورك؟

٤٩ - **السيد موسى** (مصر): قال إنه ينبغي للمجلس من أجل معالجة قضايا حقوق الإنسان، أن يطبق ولايته في سياق حوار حكومي دولي حقيقي يقوم على مبادئ عدم التسييس وعدم الانتقائية والموضوعية والعالمية والتعاون الدولي. وبعد أن أشار إلى ولاية المجلس المبينة في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، أعرب عن إدانة وفده لمحاولة بعض الدول فرض قيمها بما يتعارض مع ذلك القرار، بما في ذلك من خلال اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٢. وينبغي عدم إبراز مفاهيم غير متفق عليها دوليا مثل التوجه الجنسي والهوية الجنسانية على حساب قضايا حقوق الإنسان الأخرى ذات الأهمية القصوى.

٥٠ - وأفاد بأنه ينبغي للمجلس، بما أن من المرجح أن يزداد عبء عمله في المستقبل، أن يحسن من كفاءته وأن يعتمد تدابير طوعية لترشيد عمله، مثل اتخاذ القرارات كل سنتين أو ثلاث، ومبادلة اعتماد القرارات مع اللجنة الثالثة، والأخذ بأحكام الآجال المحددة، وترشيد الاحتياجات التنفيذية للقرارات والمقررات. وينبغي للمجلس أن يحرص على ألا يتجاوز الميزانية المخصصة له أو أن يصبح معتمداً على التمويل الخارجي المخصص لأغراض محددة. وفي الختام، قال إن الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية تتيح الفرصة لكل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحقوق الإنسان لتكثيف جهودهما الرامية إلى كفالة الحق في التنمية.

٥١ - **السيدة كيريانوف كريمينس** (سويسرا): قالت إن وفد بلدها يرحب بالمعتكف الاستراتيجي الذي نظمه رئيس المجلس مؤخرا في إيفيان - ليه - بان، بفرنسا، وتود أن تعرف آراءه عن النتائج الملموسة التي لمثل هذا المعتكف وسواه من المعتكفات. ويكرر وفدها تأكيد رأيه بأن مشروع القرار المعروض على اللجنة الثالثة بشأن تقرير المجلس هو مشروع غير ضروري. وتشعر سويسرا بقلق بالغ إزاء المحاولة التي تبذل مرة أخرى لكي تخص بالذكر قرارا بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان وتدعو إلى تأجيل النظر فيه. وتؤيد سويسرا القرار ٢/٣٢ وتدعو الدول إلى احترام استقلال المجلس. وقد تم تعيين الخبير المستقل وينبغي أن تتاح له الفرصة للاضطلاع بمهامه.

٥٢ - وفي معرض مخاطبتها لرئيس المجلس، ذكرت أنها تود معرفة القيود التي تكبله فيما يتعلق بحالات الترهيب والأعمال الانتقامية العديدة التي تشن بحق الأشخاص الذين يتعاملون مع المجلس وآلياته، ونوع علاقة العمل التي ينبغي أن تقوم بين الرئيس والمنسق على نطاق الأمم المتحدة المعني بمسائل الانتقام. وفي ضوء الزيادة التي طرأت في حجم عمل المجلس، بات من الضروري ترشيد أعماله، لا أن تخفض عدد الدورات التي يعقدها فحسب. وبعد أن أعربت عن ترحيبها بالمشاورات التي أطلقها الرئيس في جنيف في هذا الصدد، أشارت إلى أن وفد بلدها مستعد للمشاركة في المناقشات الرامية إلى تحسين نوعية عمل المجلس وفعاليته.

٥٣ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يرفض المحاولات الجارية لتسييس مجلس حقوق الإنسان والمعايير المزدوجة والانتقائية في أسلوب عمله. وقد رفض المجلس، في مناسبات عديدة، إدانة انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي يرتكبها في اليمن ما يسمى بالتحالف السعودي، بما فيها قتل الآلاف من الأطفال، وتدمير المدارس

والمستشفيات، أو اتخاذ إجراءات فعالة فيما يتعلق بهذه الانتهاكات. والواقع، أن المجلس لم يعقد حتى اجتماع طارئ واحد بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد و لم ينظر سوى في الجوانب التقنية ذات الصلة من تقارير المفوض السامي لحقوق الإنسان. وقد أدى رفض المجلس اتخاذ أي إجراء للدفاع عن حقوق الإنسان في اليمن إلى تقويض مصداقيته إلى حد كبير، وفي ضوء هذا التقاعس عن العمل، يود وفد بلده أن يطلب إلى رئيس المجلس أن يقدم تفاصيل عن الضغط الذي تعرض له.

٥٤ - **السيد جوشي** (الهند): قال إن دور المجلس يتسم بأهمية بالغة، ولا سيما بالنظر إلى الطائفة الواسعة من التحديات التي واجهها. بيد أن جدول أعمال حقوق الإنسان أصبح أكثر تسيساً واستقطاباً وإثارة للجدل. وبعد أن انقضت ١٠ سنوات الآن على وجود المجلس، ينبغي معالجة العيوب التي شابت سَلَفه وتجنب تكرار أخطاء الماضي. ويتعارض الرصد التدخلي وتوجيه أصابع الاتهام كوسيلة للتعامل مع حالات محددة لحقوق الإنسان مع أهداف المجلس. ولذلك، ينبغي أن تمتنع البلدان عن التشهير والوصم بشكل عدواني. وعلاوة على ذلك، يؤدي تجاهل الحيز السياسي الوطني والأولويات الوطنية والسياقات الثقافية إلى نتائج عكسية ومثيرة للشقاق. ويعتقد وفده أن اتباع نهج بناء وشامل للجميع وقائم على الحوار والتشاور والتعاون، مما يدل على مراعاة الشواغل والعوائق الحقيقية، هو أمر ضروري لمساعدة البلدان على تحسين تنفيذها لجدول أعمال حقوق الإنسان. ويحسن المجلس صنعاً بمراعاة الخصوصيات الوطنية والإقليمية، ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، في حواره مع الدول الأعضاء. ويود وفده أن يعرف كيف يمكن للمجلس أن يحسن التشاور والتعاون داخل المجلس نفسه ومع الجمعية العامة على السواء.

٥٥ - **السيدة ندايشيميه** (بوروندي): قالت إن وفدها يرفض رفضا قاطعا القرارات ولجان التحقيق ذات الدوافع السياسية، وكذلك الفقرات المتعلقة ببوروندي والواردة في تقرير المجلس عن أعمال دورته الثالثة والثلاثين (A/71/53/Add.1). ويرفض كذلك رفضاً باتاً التقرير المتحيز وذا الدوافع السياسية الذي أعدته بعثة الأمم المتحدة للتحقيق المستقل بشأن بوروندي، والذي أدى إلى اعتماد قرار يقضي بإنشاء لجنة التحقيق المعنية ببوروندي بضغط من بعض الدول التي تسعى إلى التدخل في شؤونها الداخلية من خلال التسييس المفرط لحماية حقوق الإنسان. ولن تتعاون بوروندي مع لجنة التحقيق لأن القرار المتخذ مؤخرا لإنشائها هو قرار متحيز للغاية وذو دوافع سياسية. وهذا القرار هو من أكثر القرارات غير الشعبية وغير الشرعية التي تعين أن ينظر فيها المجلس في السنوات الأخيرة والذي اعتمده بامتناع عدد من الأعضاء عن التصويت فاق عدد الأصوات المؤيدة.

٥٦ - **السيد تشوي** كيونغ - ليم (جمهورية كوريا)، رئيس مجلس حقوق الإنسان: في معرض رده على التساؤلات والتعليقات المقدمة من الوفود، قال إن من المسلم به أن تكون قضايا حقوق الإنسان ذات طابع سياسي. فهي تتعلق بحماية الحريات ومقاومة القمع، ومن غير الممكن إزالة جميع الجوانب السياسية من عمل المجلس. بيد أن من الواضح أن بعض المناقشات قد استندت إلى الحسابات السياسية بدلا من الأسس الموضوعية، وقد انشغل بعض الوفود في الدعاية السياسية بدلا من الخطاب الصادق عن حقوق الإنسان. ومن الضروري أن تتوفر في المجلس ثقافة الثقة المتبادلة، ولكن من المؤسف ألا تكون متوفرة دائما، وربما يعزى ذلك إلى المناخ السياسي العالمي الصعب. وأفاد بأنه سيواصل العمل مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى لبناء هذه الثقة. وفيما يتعلق بالشواغل المتصلة بالانتقائية وازدواجية المعايير، أشار إلى التنوع الجغرافي والسياسي والاقتصادي للبلدان

المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويتناول المجلس مجموعة واسعة من المسائل المواضيعية، وتدل طبيعة الاستعراض الدوري الشامل على أنه لا يوجد أي بلد مستثنى من التدقيق.

٥٧ - وأشار إلى أن المشاركة الكاملة للبلدان الصغيرة والضعيفة في أعمال المجلس هي مسألة ضرورية على نحو ما أكده وفدا بالاو وملديف. وقد تعين في عام ٢٠١٦ إلغاء برامج التدريب في جنيف التي تستغرق عدة أشهر، والتي قُدمت فيما سبق لوفود من هذه البلدان، بسبب القيود المفروضة على الميزانية. ومع أنه قرر تعزيز حملة التمويل المقررة للصندوق الاستئماني للتبرعات الذي يتيح لهذه الوفود فرص المشاركة، فإنه يشجع الدول الأعضاء على النظر في إعادة إدراج نظام تمويل نفقات السفر للبلدان الصغيرة من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة، تمشياً مع الممارسة السابقة.

٥٨ - وأفاد بأن لدى مجلس حقوق الإنسان الكثير من العمل؛ ويحتاج إلى ترشيد برنامج عمله وزيادة كفاءته. وكثيراً ما يعمل المجلس، ولا سيما خلال الدورات العادية، دون التوقف لاستراحة وجبة الغداء، ويعقد أيضا جلسات مسائية خلال ١٠ أسابيع في السنة. ويأتي عبء العمل من الحاجة إلى الاستجابة لحالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وإن هذه الحالات لا تتحسن؛ بل هي على النقيض من ذلك، آخذة في التدهور. ويؤثر عبء العمل في الوقت نفسه، سلبا على نوعية عمل المجلس. ولا يتوفر لأعضائه إلا القليل من الوقت للنظر في المسائل الهامة الناشئة مثل أزمة اللاجئين، وتُغفل المسائل الأخرى تماماً. وتم إيلاء الأولوية للكفاءة بمساعدة الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة. وما برحت التحسينات التي يجري إدخالها تقليديا ذات طابع تقني وإجرائي؛ وسيكون من الضروري أن تبذل المزيد من الجهود لمعالجة المسائل التي تتسم بالمزيد من الخطورة. ولا بد من خفض عدد الاجتماعات من ١٥٥ إلى حوالي ١٣٠ ولكن من الصعب تحقيق توازن بين تلك الاجتماعات والعدد المتزايد من حالات حقوق الإنسان على أرض الواقع.

٥٩ - وأضاف أن إعادة فتح القرارات والمقررات التي اعتمدت في جنيف قد أدى إلى نشوء تحديات وصعوبات. وعندما تقول إحدى الجهات في منظومة الأمم المتحدة شيئا ما، وتقول جهة أخرى شيئا مختلفا، فإن المنظومة بأسرها تفقد المصداقية. ولذلك ينبغي للوفود أن تفكر مليا قبل أن تقترح إعادة فتح القرارات التي تم بالفعل اعتمادها.

٦٠ - ومضى يقول إن المجتمع المدني لطالما أدى دورا رئيسيا في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إذ أنه استطاع أن يوفر المعلومات وأن يقدم المساعدة لرصد الأوضاع على أرض الواقع. وتحتاج منظمات المجتمع المدني إلى الحماية من التهديدات أو الأعمال الانتقامية، إلا أن رئاسة مجلس حقوق الإنسان لا تمتلك سوى عدداً قليلاً للغاية من الأدوات المتاحة لتوفير تلك الحماية. ولذلك، فإن من الضروري إيجاد هيكل أقوى وتحقيق استجابة أقوى في جميع أنحاء المنظومة.

٦١ - واختتم كلامه بقوله إن الاستعراض الدوري الشامل هو استعراض عالمي وطوعي وسيدخل قريبا دورته الثالثة. وقد جرت بالفعل مناقشات بشأن ما يمكن إدخاله من تغييرات على تلك الآلية. ويعتبر إدخال تغييرات جذرية أمرا بعيد الاحتمال، إنما يوجد مجال لإدخال تحسينات متواضعة على تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن دورات سابقة. وينبغي للدول أن تزيد من التركيز على مسألة التنفيذ.

٦٢ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى أن تبدأ مناقشتها العامة بشأن البند.

٦٣ - **السيد بصديق** (الجزائر) تكلم في نقطة نظام، فقال إن من دواعي القلق أن يجري عقد مناقشتين في الوقت نفسه بشأن نفس الموضوع في هيئتين مختلفتين، وهما الجلسات العامة للجمعية العامة واللجنة الثالثة. فبعض الوفود ليست كبيرة بما فيه الكفاية للتواجد في كلتا الهيئتين، ويفضل تجنب هذه الحالات في المستقبل. وبالتالي، فإن توضيح ذلك سيكون موضع ترحيب.

٦٤ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن الحالة استثنائية. وقد اضطر رئيس مجلس حقوق الإنسان لأسباب تتعلق بالجدولة الزمنية، وبسبب مسؤولياته في جنيف، إلى حضور الجلسة العامة للجمعية العامة قبل حضور اجتماع اللجنة الثالثة الذي يعقد في الوقت نفسه.

٦٥ - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إن من المفهوم أن تكون هناك حالات استثنائية ولكن لا ينبغي إيجاد أي سابقة.

٦٦ - **السيدة مزاكاتو - ديسيكو** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفدها يشاطر نفس القلق إزاء مساءلة رئيس مجلس حقوق الإنسان وتأثير بيانه على مجموعة القرارات وعلى الأعمال الفنية للجنة.

٦٧ - **السيد نتواغا** (بوتسوانا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إن المبادئ التي تستند إليها ولاية المجلس تتسم بأهمية بالغة، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون والحوار بهدف تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ولذلك، فإنه ينبغي للمجلس أن يطبق مبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية عند نظره في مسائل حقوق الإنسان.

٦٨ - وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل لا يزال أنجع آلية لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وينبغي الحفاظ على التعاون والحوار في إطار تلك الآلية. ومن ثم، يجب تزويد صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل بموارد كافية لمساعدة الدول على تطوير قدراتها وخبراتها الوطنية لتنفيذ التوصيات المتفق عليها. وينبغي مع ذلك ترشيد الآليات والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وأن تمتثل لمجموعة التدابير المتعلقة ببناء المؤسسات، ومدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والولاية المنوطة بكل منها.

٦٩ - وأفاد بأنه ينبغي ألا يستخدم البند ١٠ من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان، بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لأغراض الرصد أو التحقيق. وينبغي ألا تقدم الخدمات الاستشارية بشأن مسائل حقوق الإنسان إلا إذا طلبتها الدولة المعنية، على أساس أولوياتها، مع الاحترام الكامل لمبدأي السيادة والاستقلال السياسي.

٧٠ - وأضاف أن المجموعة الأفريقية تعي أحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، والفقرة ٥ (ط) بوجه خاص، وتؤيد العضوية العالمية للجمعية العامة، لكنها تأسف لجميع أشكال القولبة النمطية والاستبعاد والوصم والتحيز والتعصب والتمييز وخطاب الكراهية والعنف الموجهة ضد السكان والمجتمعات المحلية والأفراد. وتشعر المجموعة الأفريقية بالقلق بكل تأكيد إزاء المحاولات الرامية إلى تطبيق مفاهيم وأفكار جديدة لم يُتفق عليها دولياً وفرضها، لا سيما في مجالات ليس لها أساس قانوني في أي صك دولي لحقوق الإنسان. وإن من شأن المحاولات الرامية إلى التركيز بوجه خاص على بعض الأشخاص بسبب ميولهم وتصرفاتهم الجنسية، وفي الوقت نفسه تجاهل التعصب أو التمييز في مختلف أنحاء العالم على أساس اللون أو العرق أو الجنس أو الدين، من بين أمور أخرى، أن يقوض مختلف صكوك حقوق الإنسان ويهدد الإطار الدولي لحقوق الإنسان برمته بإحداث انقسامات. ولذلك، فإنه ينبغي للدول الأعضاء

ألا تولي الأولوية لحقوق هؤلاء الأفراد بسبب التمييز السلبي المحتمل على حساب الحقوق الأخرى المتفق عليها دوليا. فذلك يتنافى مع مبدأي عدم التمييز والمساواة، الراسخين في ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان.

٧١ - ومضى يقول إن اتخاذ القرار ٢/٣٢ بعنوان ”الحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية“، في حزيران/يونيه، يثير القلق لأن المفاهيم مثل الميل الجنسي والهوية الجنسانية ليست متفقا عليها دوليا وقد حظيت بالاهتمام على حساب جدول الأعمال المتعلق بالحق في التنمية والعنصرية. وينبغي للمجلس ألا يخوض في المسائل التي تقع ضمن الولاية الداخلية للدول الأعضاء، بما يتعارض مع الالتزام المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة باحترام السيادة ومبدأ عدم التدخل. فمفهوما الميل الجنسي والهوية الجنسانية غير مرتبطين، ولا ينبغي ربطهما، بالصكوك الدولية القائمة لحقوق الإنسان. وبالتالي، فإنه ينبغي إرجاء النظر في القرار ٢/٣٢ لإتاحة الفرصة لإجراء مزيد من المناقشات والمشاورات بشأن مشروعية إنشاء هذه الولاية. وعليه ينبغي تعليق أنشطة الخبير المستقل المعين.

٧٢ - وفي الختام، قال إن على جميع الدول والآليات الدولية المعنية لحقوق الإنسان أن تكثف جهودها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على قدم المساواة ودون استثناء، وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل جهودها الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٧٣ - **السيدة أماديو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يؤيد بقوة قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٢ وتعيين خبير مستقل معني بالحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وقد قامت المجموعة الأفريقية بالأمس بتقديم مشروع قرارها السنوي بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان. وهذه الخطوة غير المسبوقة التي ترمي، تحت ستار الشواغل القانونية، إلى إعادة فتح إحدى ولايات مجلس حقوق الإنسان، والتي قد تعتبرها بعض الدول غير مقبولة، تتعارض مع قدرة مجلس حقوق الإنسان على أداء علمه. ولم تحاول الجمعية العامة قط إعادة فتح ولاية من ولايات مجلس حقوق الإنسان عند تعيين أحد المكلفين بولاية وقيامه بأداء مهامه. ومن شأن ذلك أن يشكل سابقة خطيرة جداً.

٧٤ - وأشارت إلى أن دور مجلس حقوق الإنسان كحارس للحقوق والحريات يتسم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى. فالحيز المتاح للمجتمع المدني يتعرض للتعدي بسبب القوانين التقييدية والاعتقالات التعسفية والوحشية المجازة. وقد قام أكثر من ٥٠ بلدا بسن قوانين لتقييد المجتمع المدني. ويضطلع أعضاء المجتمع المدني الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة بدور رئيسي في عمل مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية بإضفاء صبغة إنسانية على التحديات التي تواجه فئة معينة من السكان، لما فيه صالح المجلس والمجتمع الدولي. ويحاول الكثير من الحكومات إخماد صوت المجتمع المدني، وقد وقعت أعمال انتقامية. ويبدو أن بعض البلدان تعتقد أن بإمكانها تخويف الدول الأعضاء الأخرى حتى تتواطأ معها في جهودها الرامية إلى إسكات صوت الشعب. وسيكون من المفيد معرفة الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لتعزيز أداء مجلس حقوق الإنسان، لكفالة وفائه بالولاية المنوطة به في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإفساح مجال أكبر للمجتمع المدني على الصعيد العالمي وفي الأمم المتحدة.

٧٥ - **السيد باروس ميليت** (شيلي): قال إن لمجلس حقوق الإنسان دورا رئيسيا باعتباره صوتا شرعيا ينادي بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

ولذلك، فإنه ينبغي له أن يدين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أنه ينبغي، وهذا هو الأهم، أن يكون متاحا لمساعدة البلدان على بناء قدراتها. فمن دواعي القلق إذن، أن تقوض قراراته وأن لا تتوفر له الموارد اللازمة لأداء عمله. والأسوأ من ذلك، أن يستخدم المجلس لتحقيق أغراض لا تشكل جزءا من ولايته، مما يمكن أن يؤدي إلى فقدان مصداقية آلياته وأساليب عمله. وتذكرنا الأحداث بالأزمة الحادة التي واجهها سلف المجلس، أي لجنة حقوق الإنسان.

٧٦ - وذكر أن الطابع العالمي لحقوق الإنسان يقتضي الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء والنظام المتعدد الأطراف لحقوق الإنسان أكثر من أي وقت مضى، حتى يتسنى الاستفادة من تبادل الخبرات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والأطفال والمراهقين والمسنين والمهاجرين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وسيؤدي أي إفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الأشخاص والفئات التي تعيش في أوضاع هشة، لا سيما في الفئة الأخيرة، إلى فتح الباب أمام خطر إضفاء طابع نسبي على الكرامة وعلى حماية مختلف فئات البشر بسبب هويتهم. ويلجأ التطرف العنيف إلى هذه الممارسات التي تخلف آثار ضارة جدا.

٧٧ - وأردف أنه لا بد من وجود نظام متعدد الأطراف يقوم على التعاون والحوار لمواجهة التحديات الحالية المعقدة والمتنوعة. وينبغي أن يستمد هذا النظام قوته من فعاليته في الوقاية وإيلاء الأولوية لتوافق الآراء والعمل المشترك. وينبغي له أيضا أن يستفيد من مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات التجارية والأوساط الأكاديمية والقطاعات الأخرى المعنية.

٧٨ - واختتم بيانه بقوله إن شيلي تترشح لتجديد عضويتها في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مما يعكس التزامها بالحوار والتعاون في إطار الاحترام الصارم لأساليب عمل المجلس.

٧٩ - **السيد المطيري** (المملكة العربية السعودية): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، على ممثل الجمهورية العربية السورية بوجه خاص، فقال إن المملكة العربية السعودية والتحالف الدولي قد تدخلا في اليمن عملا بقرار اتخذته الأمم المتحدة وبناء على طلب الحكومة الشرعية في ذلك البلد. ومن المفارقات أن يقوم الممثل السوري باتهام المملكة العربية السعودية بانتهاك حقوق الإنسان بينما ترتكب القوات التابعة لنظام بلده مجازر بشعة يومياً. فالنظام السوري يقوم بقتل وجرح الآلاف من السوريين، بمن فيهم الأطفال، ويستخدم أسلحة محظورة دوليا، في انتهاك واضح لجميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، رفض النظام السوري التقيد بالعديد من اتفاقات وقف إطلاق النار التي توسط فيها المجتمع الدولي.

٨٠ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): تكلم في نقطة نظام، فلاحظ أن ممثل المملكة العربية السعودية قد أشار إلى الحكومة السورية على أنها النظام السوري، وسأل أمينة اللجنة عما إذا كان من المقبول الإشارة إلى حكومة بلده أو حكومة أي دولة أخرى ذات سيادة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باعتبارها نظاما.

٨١ - **السيد المطيري** (المملكة العربية السعودية)، واصل بيانه في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن المملكة العربية السعودية تتقيد بجميع القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتعمل بشكل وثيق مع جميع هيئات حقوق الإنسان المعنية، وهي من البلدان الرئيسية التي تقدم المساعدة الإنسانية إلى السكان في اليمن وسورية وغيرهما من البلدان التي مزقتها الحروب، وفي البلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية. ويرفض وفده الدخول في أي نقاش بشأن حقوق الإنسان

مع الممثل السوري؛ ولن يدخل في هذه المناقشات إلا مع خبراء الأمم المتحدة وممثليها.

٨٢ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن السؤال المشروع الذي طرحه وفد بلده عن انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن موجه إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، لا إلى ممثل المملكة العربية السعودية. وقد أفادت السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، بأن المملكة العربية السعودية وحلفاءها مسؤولة عن مقتل مئات الأطفال وتدمير ٥٠٠ من المدارس والمستشفيات في اليمن. وقد حُذفت هذه المعلومات من الصيغة النهائية لتقرير مجلس حقوق الإنسان بسبب الضغط المالي الذي مارسته المملكة العربية السعودية على الأمم المتحدة والتهديدات التي وجهتها إلى المنظمة. وأخيرا، قال إن وفد بلده يطلب إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان مرة أخرى أن يبين السبب في تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان الجارية في اليمن في تقرير المجلس.

٨٣ - **السيدة الحسن** (السودان): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فردت على البيان الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان وقالت إن الحكومة السودانية لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بتحسين حالة حقوق الإنسان في بلدها، وقد أحرزت تقدما كبيرا في هذا الصدد، رغم أنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة نتيجة للجزاءات الاقتصادية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على السودان منذ عقدين تقريبا.

٨٤ - **السيد المطيري** (المملكة العربية السعودية)، تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن ادعاءات ممثل سورية باطلة. فالمملكة العربية السعودية لم تضغط على أي طرف ولم تسحب أي تقرير. فلا المملكة العربية السعودية، ولا الدول الأعضاء المشاركة في التحالف الدولي في اليمن، قامت بقصف المدارس أو المستشفيات؛ والواقع أن الحكومة الشرعية في اليمن خلصت إلى أن التحالف الدولي لم يرتكب أيا من الجرائم التي يُتهم بها. بيد أن قوات حركة الحوثيين تواصل ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:١٠.